تجربة تدريس الاقتصاد الإسلامي بالجامعات والمعاهد الجزائرية

بقلم:

الأستاذ الدكتور محمد بوجلال

أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر

أستاذ التمويل الإسلامي بجامعة ستراسبورغ وبوردو بفرنسا

خبير وعضو مؤسس لصندوق الزكاة بالجزائر

ورقة بحث مقدمة للملتقى الأول للتأهيل في المالية الإسلامية تحت سامي رعاية الدكتور توفيق الجلاصي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

24-25 جانفي 2015

المشتل - تونس

تجربة تدريس الاقتصاد الإسلامي بالجامعات والمعاهد الجزائرية

مقدمة:

يعود تاريخ تطوير الوعي بالاقتصاد الإسلامي وتفريعاته المختلفة (اقتصاد إسلامي، مالية ومصارف إسلامية، اقتصاد الزكاة والوقف، التأمين الإسلامي، ...) بالجزائر إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ويعود الفضل في ذلك إلى ثلة من الباحثين والأساتذة الجامعين سواء الذين تلقوا تكوينهم داخل الوطن أو خارجه. ولقد كانت كل من كلية العلوم الاقتصادية بجامعة سطيف وجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة السباقتين في الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي تزامنا مع تحيين وإعادة النظر في محتوى المواد المدرسة في فرع العلوم الاقتصادية على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ولقد كللت هذه الجهود بتضمين فصول خاصة بالاقتصاد الإسلامي في مواد مختلفة مثل:

- تطعيم مادة المالية العامة بفصل خاص بالزكاة
- تطعيم مادة المؤسسات المالية بفصل خاص بالبنوك الإسلامية
- تطعيم مادة الاقتصاد الجزئي بفصل خاص بدالة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي اعتمادا على كتابات الرواد في هذا المجال مثل الدكتور أنس مصطفى الزرقاء والبروفسور محمد نجاة الله صديقي.
- تطعيم مادة الاقتصاد النقدي بفصل خاص بالنقود وأحكامها في الاقتصاد الإسلامي

ولقد ساهمت جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة بتأسيس أول وحدة للبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي مطلع التسعينات تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد ناصر ثابت من جامعة الجزائر وبمساهمة كل من الأساتذة محمود سحنون وأحمد طرطار من جامعة منتوري بقسنطينة وصالح صالحي ومحمد بوجلال من جامعة سطيف. وقد تكللت جهود هؤلاء الأساتذة بإعداد مجموعة من البحوث شكلت النواة الأولى لبحوث مستقبلية وشكلت حافزا لباحثين جدد كما سيتبين لاحقا.

ومع تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر سنة 1991 وهو بنك البركة الجزائري بالاشتراك بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة دلَّة البركة للشيخ صالح عبد الله كامل، تزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي وبالمالية الإسلامية، خاصة في الأوساط الجامعية، وشهدت مؤسسات التعليم العالي مناقشة العديد من رسائل الماجستير وحتى الدكتوراه، الأمر الذي شجع بعض الجامعات على فتح تخصصات في الاقتصاد الإسلامي كما سنرى.

ولكن قبل أن نفصل في واقع تدريس الاقتصاد الإسلامي بالجزائر، هنالك ملاحظة هامة يجب الإشارة إليها.

العلاقة بين التكوين وسوق العمل:

إن الإحساس بالحاجة للتكوين في الاقتصاد الإسلامي مرتبط بمدى استعداد الهيئات الرسمية لتشجيع إنشاء مؤسسات مالية إسلامية (بنوك، شركات تأمين، صناديق استثمار، مؤسسات الزكاة والوقف،...) حيث تساعد هذه المؤسسات على إيجاد الأرض الخصبة لتطوير هذه المؤسسات وتشكيل قاعدة بيانات تساعد الطلبة والباحثين والمهتمين بالاقتصاد الإسلامي على تطوير مهاراتهم وإثراء المكتبة بأبحاثهم مما يسهم في التراكم المعرفي على غرار ما توصل إليه الفكر التقليدي الذي لا يزال يتجدد جيلا بعد جيل.

ولعل العلاقة الجدلية بين التكوين وسوق العمل تؤدي إلى تحفظ القائمين على التعليم العالي على فتح تخصصات في الاقتصاد الإسلامي بسبب غياب مؤسسات توفر مناصب شغل لخريجي الجامعات[1]، فلا معنى لتكوين طلبة جامعيين سيضافون لطوابير البطالين التي تزيد من معاناة أصحاب الشهادات.

وبالنظر إلى المقولة أن الفكرة تسبق العمل، فإن فضول الباحثين لا ينتظر الإشارة من سوق التشغيل ليقتحم مجالات معرفية غير مسبوقة، فالبحث في الاقتصاد الإسلامي وكذا البنوك الإسلامية بدأ منذ الأربعينيات من القرن الماضي (أي القرن العشرين) في شبه القارة الهندية، ثم انتقل إلى العالم العربي في الستينات، تلته تجربة بنوك الادخار المحلية بجمهورية مصر العربية بفكرة استوحاها الاقتصادي أحمد النجار –رحمه الله- من بعض التجارب الألمانية، إلى أن ظهرت البنوك الإسلامية بشكلها الحالي في منتصف السبعينات مع تأسيس البنك الإسلامي للتنمية –ومقره بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية- الذي ساهمت فيه العديد من الدول المنضوية تحت منظمة المؤتمر الإسلامي آنذاك (منظمة التعاون الإسلامي حاليا)، ثم تلتها مبادرات فردية تمثلت في إنشاء بنك دبي الإسلامي، ثم بيت التمويل الكويتي، ثم بنك فيصل الإسلامي في كل من مصر والسودان، ثم البنك الإسلامي الأردني، ثم بقية البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية المنتشرة عبر العالم والتي تعد بالمئات في وقتنا الحاضر.

الجدير بالذكر أن تتزامن هذه التجربة مع نجاح الثورة الخمينية بإيران التي أقدمت على أسلمة النظام المالي ككل وذلك منذ بداية عشرية الثمانينات من القرن الماضي، تزامنا مع إقدام دولة الباكستان على الخطوة نفسها بتشجيع ودعم من الرئيس محمد ضياء الحق –رحمه الله-

وهكذا تطورت الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية في خلال الثلاث عقود الماضية، وبتدشينها عقدها الرابع، استطاعت هذه التجربة أن تتوسع وأن توفر آلاف مناصب الشغل لخريجي الجامعات في مختلف أنحاء العالم. كما تجدر الإشارة أن العديد من مؤسسات التعليم العالي عبر العالم –الإسلامي وغير الإسلامي- أقدمت على فتح تخصصات للمالية الإسلامية تزامنا مع انتشار البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي ظلت تحقق نسب نمو معتبرة سنة بعد سنة بلغت في بعض الأحيان نسبة 25% سنويا كما تشير لذلك التقارير التي تهتم بالصناعة المالية الإسلامية. وزاد الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية من طرف المنظمات والهيئات الدولية بعد أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، ويكفي أن نشير إلى تصريح مدير صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد ووزير الاقتصاد بفرنسا في شهر أفريل من سنة 2009 أثناء اجتماع مجموعة العشرين، قالت فيه: "إنه من المناسب أن نسترشد من مبادئ التمويل الإسلامي للعمل من أجل إصلاح النظام المالي العالمي". وهنالك العديد من الشهادات التي لا يتسع المقام لذكرها.

البدايات الأولى لتدريس الاقتصاد الإسلامي بالجزائر

سبقت الإشارة إلى تطعيم بعض المواد المدرسة في العلوم الاقتصادية بمواضيع ذات العلاقة بالاقتصاد الإسلامي وذلك ابتداء من منتصف الثمانينات من القرن الماضي. ثم تلت بعد ذلك بعض التطورات نذكرها فيما يلي:

[1] هذا ما لاحظناه في لقاء مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالمملكة المغربية البروفسور لحسن الداودي خلال شهر جويلية 2012 حيث لم يكن متحمسا لافتتاح فروع للاقتصاد والمالية الإسلامية بسبب عدم وجود بنوك ومؤسسات مالية إسلامية بالمملكة آنذاك، خوفا من تخريج كفاءات لا تجد مناصب شغل تتماشى وتخصصاتهم، وهذه وجهة نظر مقبولة، لكن مع تبني البرلمان المغربي لقانون بنوك المشاركة (بنوك إسلامية) في النصف الأخير من سنة 2014، سُمح لكلية الاقتصاد بجامعة محمد الخامس بالرباط –أكدال- بفتح أول ماستر في المالية الإسلامية في تاريخ المملكة المغربية بإشراف البروفسور عمر الكتاني وقد كان لي شرف إلقاء المحاضرة الافتتاحية بأروقة الكلية يوم 19 نوفمبر 2014 التي حضرها عدد كبير من الأساتذة والطلبة، مما يدل على اهتمام الأسرة الجامعية بهذا الفرع من فروع المعرفة.

ا- قطاع التعليم العمومي

لم يقتصر الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في الجزائر على القطاع العمومي فقط، بل ظهرت مؤخرا مبادرات خاصة سنذكرها تباعا. ولكن سنبدأ بالمبادرات التي تمت على مستوى الجامعات الحكومية التي يرجع إليها الفضل في تطوير الاقتصاد الإسلامي بالجزائر.

جامعة سطيف:

تم إقامة أول يوم دراسي حول البنوك الإسلامية في 1984 حيث تم التعريف بهذا النوع الجديد من البنوك الذي بدأ ينتشر في بعض الدول العربية مثل الامارات العربية المتحدة والكويت والسودان والأردن والباكستان وإيران ومصر ثم ماليزيا. ويرجع الفضل في تنظيم هذه الندوة لمجموعة من الأساتذة من بينهم الأستاذ محمد بوجلال الذي قدم أول رسالة ماجستير في البنوك الإسلامية ببريطانيا سنة 1982. وقد أسفرت المناقشات عن فضول كبير من قبل الأسرة الجامعية للتعرف على هذه التجربة الوليدة. وقد تزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي بعد تنظيم أول ملتقى دولي بالكلية بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة سنة 1991 حيث حظره كبار الاقتصاديين المسلمين من أمثال أنس الزرقاء ومنذر قحف والمرحوم عبد الحميد الغزالي ومحمد عبد الحليم عمر والألماني فولكر نينهاوس وغيرهم، ومن ثمرات هذا الملتقى العلمي الهام أن أدى إلى بروز جيل من الباحثين[2] في مجال الاقتصاد والبنوك الإسلامية، تلاه إنشاء أول ماستر في التمويل والبنوك الاسلامية بكلية العلوم الاقتصادية سنة 2013-2014.[3]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة:

إضافة للمجهودات التي قامت بها جامعة سطيف، ساهمت قسنطينة بجامعتيها في تعزيز مسيرة الاقتصاد الإسلامي بالجزائر. وفيما يلي أهم المحطات التي كانت شاهدا على دور الجامعتين في دفع التجربة نحو إرساء الاقتصاد الإسلامي في المناهج التعليمية بالجزائر.

نادي ابن خلدون للاقتصاد الإسلامي يدشن عهدا جديدا للاقتصاد الإسلامي:

تجدر الإشارة إلى أن نادي ابن خلدون للاقتصاد الإسلامي وهو عبارة عن جمعية طلابية علمية بجامعة منتوري بقسنطينة كان له السبق في الدعوة لتنظيم ندوة دولية حول التنمية في الاسلام سنة 1988 نشطها كبار الاقتصاديين من العالم العربي. وقد خرجت هذه الندوة الدولية بتوصيتين هامتين هما:

- إنشاء وحدة بحث في الاقتصاد الإسلامي على مستوى جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية يشارك فيها باحثون من مختلف الجامعات الجزائرية،
- إنشاء فرع للاقتصاد الإسلامية بنفس الجامعة.

---

[2] تجدر الإشارة هنا إلى أن عدد لا بأس به من رسائل الماجستير والدكتوراه تمت مناقشتها بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس بسطيف ابتداء من بداية الالفية الحالية. كما أن الكلية نظمت العديد من الملتقيات والندوات الدولية بالاشتراك أحيانا مع هيئات متخصصة مثل البنك الإسلامي للتنمية بجدة والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. وقد كانت هذه الملتقيات مناسبة لطلبة الدراسات العليا للاحتكاك بالأساتذة المتخصصين في الصيرفة المالية وغيرها مما سمح باستكشاف موضوعات وإشكاليات تمت معالجتها في إطار التحضير لشهادات الماجستير والدكتوراه.

[3] انظر الملحق المرفق في نهاية البحث.

وتنفيذا لهاتين التوصيتين تم بالفعل إنشاء وحدة بحث تحت إشراف الأستاذ الدكتور ثابت محمد ناصر، وقد تمت الإشارة لهذه الوحدة التي حصلت على اعتمادها من الوزارة الوصية سنة 1992 وقد حققت الغرض من إنشائها حيث أعد كل فرد من أعضاء الفرقة بحثا في أحد المحاور التي سطرتها الوحدة.

تزامنا مع هذا الحدث، تم إقرار ثلاث مواد موجهة لطلبة الليسانس بقسم الشريعة والقانون بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وهي:

- اقتصاد إسلامي
- مالية إسلامية
- الشركات في الفقه الإسلامي

ومع بداية الألفية الحالية، تم افتتاح برنامج ماجستير في الاقتصاد الإسلامي بنفس الجامعة وقد تخرج ما لا يقل عن 30 طالب ماجستير، تمكن اثنان منهم من استكمال الدراسة والحصول على شهادة الدكتوراه في نفس التخصص.

جامعة الحاج لخضر بباتنة:

لم تتأخر جامعة الحاج لخضر بباتنة عن المساهمة في تطوير الاقتصاد الإسلامي حيث أقدمت كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية سنة 2011-2012 على فتح ماستر في الاقتصاد الإسلامي، مستفيدة من الأساتذة الذين سخروا رسائلهم وأطروحاتهم في مواضيع متعلقة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي. وقد أثمر هذا الجهد في تكوين جيل جديد من الباحثين الشباب ينتظر أن يساهموا في تعزيز هذا الفرع من فروع المعرفة على غرار ما يحدث في مؤسسات تعليمية أخرى عامة وخاصة.

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة:

لقد خطى قسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف خطوة غير مسبوقة سنة 2012-2013 بتدريس مادة لطلبة الدكتوراه - نظام ل.م.د- تحت عنوان: المؤسسات المالية الإسلامية، وقد طلب مني تدريسها وهي الآن تقدم لطلبة الدفعة الثالثة على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى إمكانية وجود جامعات أخرى تقدم مواد ذات العلاقة بالاقتصاد الإسلامي ولكنني لم أستطع الحصول على تفاصيل تسمح بالوقوف على تجربة كل مؤسسة جامعية على حده.

اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تقر تخصصات في الاقتصاد الإسلامي على مستوى الليسانس

أقرت مؤخرا اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصصات في الاقتصاد الإسلامي على مستوى الليسانس كما يلي:

أولا: فرع علوم التسيير حيث تم إقرار تخصص **تسيير الأوقاف وصناديق الزكاة**.

ثانيا: فرع العلوم التجارية حيث تم إقرار تخصص **التسويق الإسلامي**.

ثالثا: فرع العلوم الاقتصادية حيث تم إقرار تخصص: **اقتصاد إسلامي**.

رابعا: فرع العلوم المالية والمحاسبية حيث تم إقرار ثلاثة تخصصات هي:

- بنوك إسلامية.
- التأمين التكافلي.
- مالية إسلامية.

وبالتأكيد سيكون الطريق ممهدا بعد هذا التطور الإيجابي أمام إمكانية تقديم عروض تكوين على مستوى الماستر والدكتوراه.

المدرسة العليا للتجارة تدشن ملتقى سنويا للمالية الإسلامية:

مساهمة منها في تطوير البحوث في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، أقدمت المدرسة العليا للتجارة على تنظيم ملتقى دولي كل سنة يتناول محورا معينا من محاور الاقتصاد الإسلامي مع التركيز على المالية الإسلامية. وقد تم لحد الآن تنظيم ثلاثة ملتقيات شارك فيها باحثون وأساتذة متخصصون من داخل وخارج الجزائر. ونأمل أن يتكلل هذا الجهد بفتح تخصص في التمويل الإسلامي يستجيب لتطلع الطلبة الذين تحدوهم الإرادة من أجل التخصص في هذا المجال المعرفي الذي أصبح يدرس في أعرق الجامعات العالمية.

كما تجدر الإشارة أن العديد من الجامعات أقامت ندوات وملتقيات محلية ودولية تناولت مواضيع تتعلق بالاقتصاد والتمويل الإسلامي، خاصة بعد أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 والتي أسالت الكثير من الحبر عبر العالم، ولا يتسع المقام لذكرها كلها. المهم أن هنالك اهتماما متزايدا بالمالية الإسلامية وأنه حان الأوان لتحيين وتطوير المنظومة القانونية –خاصة قانون النقد والقرض- لتمكين المؤسسات المالية الإسلامية من أداء مهامها التنموية بما لا يتعارض ومرجعيتها القِيَمِيَّة.

ب- المبادرات على مستوى المؤسسات التعليمية الخاصة:

يلاحظ أن التعليم الخاص حديث العهد بالجزائر، وهذا ما يفسر تأخر هذا القطاع بالمساهمة في تطوير الاقتصاد الإسلامي. ولكن، وطبقا للحكمة القائلة: ما لا يدرك كله لا يترك كله، ظهرت مؤخرا بعض المبادرات نذكر منها اثنتين:

معهد المناهج:

معهد المناهج هو مؤسسة علمية تعنى بالتكوين والبحث العلمي، يقع ببرج البحري بشرق الجزائر العاصمة، وقد تم افتتاحه رسميا يوم الخميس 03 جمادى الأولى 1426 هـ الموافق لـ 2 مايو 2007م. يتمثل نشاطه أساسا في تقديم العديد من الخدمات التكوينية والبحثية المرافقة للطلاب والباحثين في مسارهم العلمي والمعرفي، وكذا تمثيل عدد من الجامعات الدولية حيث يستفيد الطلبة من فرصة الحصول على شهادة أكاديمية (ليسانس، ماجستير، دكتوراه) من إحدى هذه الجامعات بالدراسة في الجزائر أو في الخارج.[4]

[4] انظر موقع المعهد على الرابط: http://www.manahidj.com/portal/ar/about-us/introducing-almanahidj.html

ومن أهداف المعهد:

- الاسهام في ترقية البحث العلمي من خلال تأطير الطلبة وتوجيههم لإنجاز بحوث علمية تكون نافعة للإنسانية.
- نشر الوعي برسالة الانسان الحقيقية في هذا العالم.
- ابراز الغاية من العلم وتوضيح المبادئ التي على طالب العلم الالتزام بها.
- الاسهام في تخريج طلاب علم لا طلاب شهادات فقط.

ويوفر المعهد لطلبة العلم فرصة التكوين في الاقتصاد الإسلامي في مسارين للماستر والدكتوراه كما يلي:

اقتصاد إسلامي : إمكانية التحضير لرسالة الماجستير بالانتساب لجامعة أريس العالمية، فرع لبنان، حيث أن التدريس باللغة العربية، وحيث يطلب من المترشح إعداد رسالة للحصول على الشهادة. ومن إيجابيات المعهد أنه أسس لشبكة من العلاقات المهنية مع الأساتذة المتخصصين في مختلف الميادين، ومنهم الاقتصاد والمالية الإسلامية.

العلوم المالية والمصرفية الإسلامية : إمكانية التحضير لرسالة الماجستير بالانتساب لجامعة المدينة العالمية بماليزيا ولكن باللغة الإنجليزية. ويبدو أن التجربة في بدايتها حيث أن حاجز اللغة يشكل عائقا لأن الجامعة حريصة التشديد في مسألة التمكن من الإنجليزية.

كما أن المعهد يسعى لتقديم عروض لتحضير أطروحة دكتوراه في **العلوم المالية والمصرفية الإسلامية** بالتعاون مع جامعة المدينة العالمية بماليزيا.

جامعة باريس-دوفين (Université Paris-Dauphine) تستكشف السوق الجزائرية:

تسعى جامعة Paris-Dauphine إلى فتح ماستر في المالية الإسلامية بالتعاون مع أحد المعاهد الخاصة بالجزائر العاصمة، وقد أقيم لذلك يوم دراسي تحسيسي يوم 15 ديسمبر 2015، حيث لا زال المشروع في مرحلة الاستكشاف.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة تقديم صورة موجزة عن تاريخ تدريس الاقتصاد الإسلامي والمواد المتعلقة بهذا التخصص الجديد على مستوى مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، كما أشرنا إلى بعض المحاولات لتدريس الاقتصاد والمالية الإسلامية على مستوى بعض معاهد التكوين الخاصة. ولعل التطور البارز في هذه التجربة هو إقرار اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصصات في الاقتصاد الإسلامي على مستوى الليسانس، وقد بينا هذه التخصصات في هذا البحث. ولا شك أن هذا التطور سيعزز مسيرة الاقتصاد الإسلامي بالجزائر بإمكانية فتح مسارات تكوين جديدة في الاقتصاد الإسلامي، نأمل أن تجد الكفاءات المؤهلة للتكفل بهذه المشاريع لأن العبرة ليس بتوفر قرارات الانشاء فقط ولكن بتوفر الموارد البشرية المناسبة.

ملحق خاص بماستر التمويل والبنوك الإسلامية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة فرحات عباس – سطيف1 – الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

عرض تكوين ماستر اكاديمي

تخصص:

التمويل والبنوك الإسلامية

المؤسسة	الكلية/ المعهد	القسم
جامعة سطيف 1	العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير	العلوم الاقتصادية

الميدان	الشعبة	التخصص
العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير	العلوم الاقتصادية	التمويل والبنوك الإسلامية

مسؤول فرقة ميدان التكوين : د. عكي علواني عومر

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

OFFRE DE FORMATION
L.M.D.

MASTER ACADEMIQUE

Etablissement	Faculté / Institut	Département
Université Ferhat Abbas, Sétif	Faculté des sciences économiques, commerciales & sciences de gestion	Sciences économiques

Domaine	Filière	Spécialité
Sciences économiques, commerciales et sciences de gestion	Sciences économiques	Finances et banques islamiques

Responsable de l'équipe du domaine de formation : Dr. AKKI ALOUANI Aoumeur

الفهرس

I- بطاقة تعريف الماستر	04
1- تحديد مكان التكوين	04
2- المنسقون	04
3- المشاركون الآخرون	04
4- إطار وأهداف التكوين	05
• أ – التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع	05
• ب- شروط الالتحاق بالماستر	06
• ج- أهداف التكوين	06
• د- المؤهلات و القدرات المستهدفة	06
• هـ- القدرات الجهوية و الوطنية لقابلية التشغيل	06
• و- الجسور نحو تخصصات أخرى	06
• ز- مؤشرات متابعة مشروع التكوين	07
5- الإمكانيات البشرية المتوفرة	08
أ- قدرات التأطير	08
ب- فرقة تأطير التكوين	08
ب 1-التأطير الداخلي	08
ب 2-التأطير الخارجي	09
ب 3-الحوصلة الإجمالية للموارد البشرية	09
ب 4- مستخدموا الدعم الدائمين	09
6-الإمكانيات المادية المتوفرة	10
• أ- المخابر البيداغوجية والتجهيزات	10
• ب- ميادين التربص والتكوين في المؤسسات	10
• ج-مخابر البحث لدعم التكوين المقترح	10
• د- مشاريع البحث لدعم التكوين المقترح	11
• و-التوثيق المتوفر	11
• هـ- فضاءات الأعمال الشخصية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	17
II- بطاقات التنظيم السداسي للتعليم	18
1-السداسي الأول	18
2-السداسي الثاني	19
3-السداسي الثالث	20
4-السداسي الرابع	21
5-حوصلة شاملة للتكوين	21
III- بطاقات تنظيم وحدات التعليم	22
IV- البرنامج المفصل لكل مادة	28
V- العقود/الاتفاقيات	74
VI-السيرة الذاتية للمنسّقين	75
VII - رأي وتأشيرة الهيئات الإدارية والاستشارية	85
VIII- تأشيرة الندوة الجهوية	86

I- بطاقة تعريف الماستر

1. تحديد مكان التكوين:

- **كلية** : العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف1 – سطيف –
- **قسم** : العلوم الاقتصادية.
- **المجموعة:** البنوك.

2. المنسقون:

- **مسؤول فرقة ميدان التكوين**

- **الاسم واللقب:** الدكتور عكي علواني عومر
- **الرتبة :** أستاذ محاضر قسم أ
- **معلومات الاتصال: ☎:**63 35 72 036 **فاكس:** 54 01 62 036

البريد الإلكتروني a.aalouani@univ-ecosetif.com

- **منسق / مسؤول فرقة شعبة التكوين**

- **الاسم واللقب:** الدكتور بن فرحات ساعد
- **الرتبة :** أستاذ محاضر قسم أ
- **معلومات الاتصال: ☎: 0790413105 فاكس:** 54 01 62 036

البريد الإلكتروني: s.benfarhat@univ-ecosetif.com

- **منسق / مسؤول التخصص**

- **الاسم واللقب:** شودار حمزة
- **الرتبة :** أستاذ مساعد قسم أ
- **معلومات الاتصال: ☎ :** 0551249145 **فاكس:** 54 01 62 036

البريد الإلكتروني : h.chouder@univ-ecosetif.com

3. المشاركون الاخرون(*):

– المؤسسات الشريكة الأخرى: لا شيء

– المؤسسات و الشركاء الاجتماعيون الاقتصاديون الآخرون: **بنك البركة الجزائري،**

4. إطار وأهداف التكوين:

أ. التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع

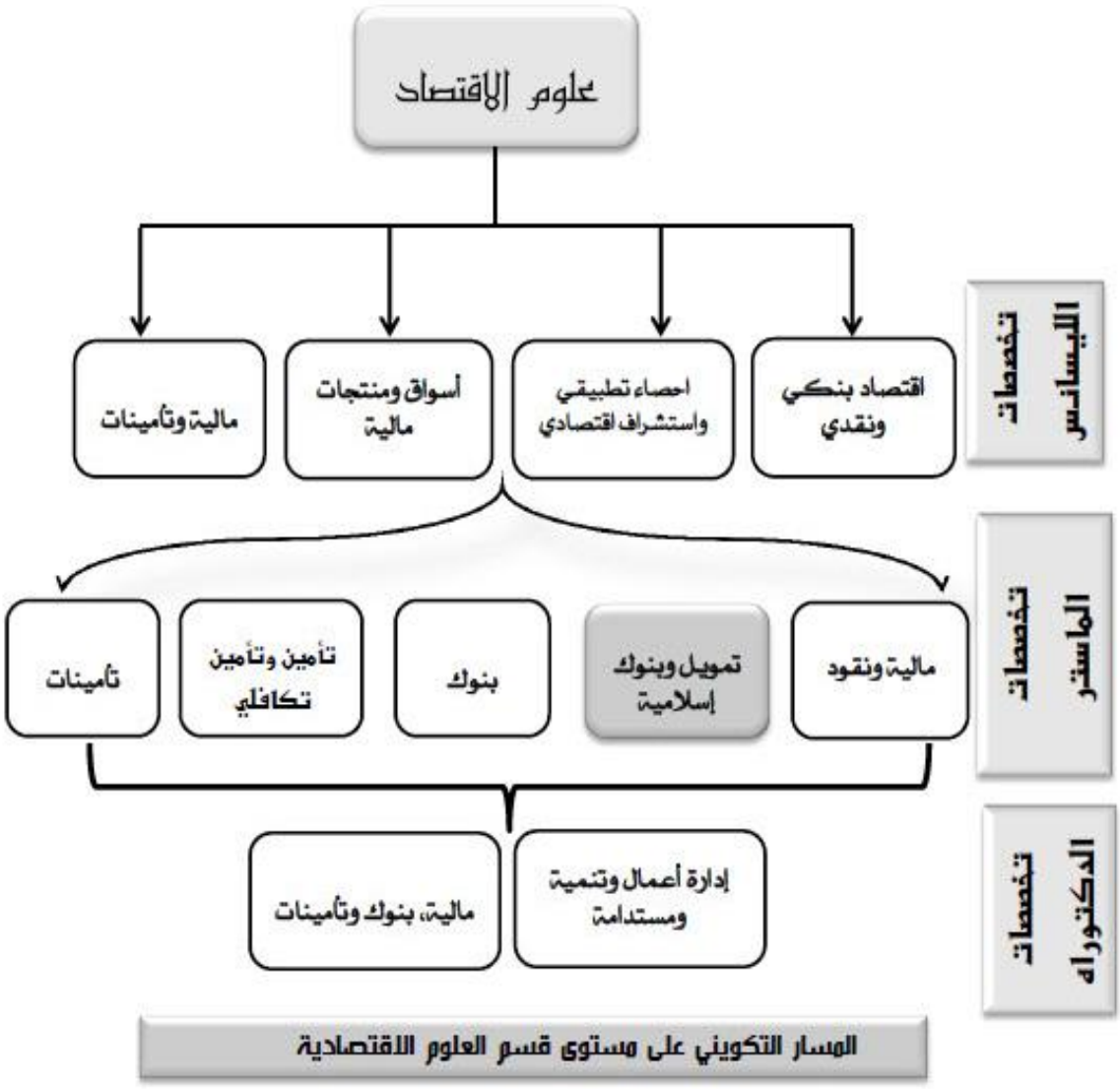

المسار التكويني على مستوى قسم العلوم الاقتصادية

I- بطاقة التنظيم السداسي للتعليم :

1 - السداسي الاول:

وحدة التعليم	إجمالي الحجم الساعي	توزيع الحجم الساعي السداسي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال فردية			متواصل	امتحان
وحدة التعليم الأساسية	300	66	66	0	168	9	15		
أساسيات المعاملات المالية الإسلامية	100	22	22	-	56	3	5	متواصل	امتحان
المؤسسات المالية الإسلامية	100	22	22	-	56	3	5	متواصل	امتحان
مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي	100	22	22	-	56	3	5	متواصل	امتحان
وحدة التعليم الاستكشافية	198	66	66	0	66	6	10		
اقتصاديات الزكاة والوقف	66	22	22	-	22	2	4	متواصل	امتحان
القانون المعمق في البنوك	66	22	22	-	22	2	2	متواصل	امتحان
مدخل فقهي لعقود الشركات	66	22	22	-	22	2	4	متواصل	امتحان
وحدة التعليم المنهجية	102	22	22	22	36	2	5		
اللغات الأجنبية 1	40	-	-	22	18	1	2	متواصل	امتحان
التكنولوجيا المعرفية	62	22	22	-	18	1	3	متواصل	امتحان
مجموع السداسي 1	600	154	154	22	270	20	30		

2- السداسي الثاني:

وحدة التعليم	إجمالي الحجم الساعي	توزيع الحجم الساعي السداسي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال فردية			متواصل	امتحان
وحدة التعليم الأساسية	300	66	66	0	168	9	15		
السياسة النقدية الإسلامية	100	22	22	-	56	3	5	متواصل	امتحان
السوق المالية الاسلامية	100	22	22	-	56	3	5	متواصل	امتحان
صيغ التمويل الإسلامية	100	22	22	-	56	3	5	متواصل	امتحان
وحدة التعليم الاستكشافية	198	66	66	0	66	6	10		
دراسة الجدوى واتخاذ القرار	66	22	22	-	22	2	4	متواصل	امتحان
إدارة البنوك الاسلامية	66	22	22	-	22	2	2	متواصل	امتحان
المعاملات والخدمات المالية المعاصرة	66	22	22	-	22	2	4	متواصل	امتحان
وحدة التعليم المنهجية	102	22	22	22	36	2	5		
اللغات الأجنبية 2	40	-	-	22	18	1	2	متواصل	امتحان
المعاينة الاحصائية	62	22	22	-	18	1	3	متواصل	امتحان
مجموع السداسي 2	600	154	154	22	270	20	30		

3- السداسي الثالث:

وحدة التعليم	إجمالي الحجم الساعي	توزيع الحجم الساعي السداسي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال فردية			متواصل	امتحان
وحدة التعليم الأساسية	300	66	66	0	168	10	14		
الرقابة والاشراف على البنوك الإسلامية	100	22	22	-	56	3	5	متواصل	امتحان
إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	100	22	22	-	56	3	4	متواصل	امتحان
محاسبة البنوك الإسلامية	100	22	22	-	56	4	5	متواصل	امتحان
وحدة التعليم الاستكشافية	132	44	44	0	44	5	8		
التسويق المصرفي الإسلامي	66	**22**	22	-	22	**3**	4	متواصل	امتحان
التأمين والتأمين التكافلي	66	**22**	22	-	22	2	4	متواصل	امتحان
وحدة التعليم المنهجية	168	22	0	66	80	5	8		
منهجية البحث العلمي	44	22	-	-	22	**2**	3	متواصل	امتحان
اللغات الأجنبية 3	58	-	-	**22**	36	**1**	2	متواصل	امتحان
تحليل البيانات باستخدام spss	66	-	-	44	22	**2**	3	متواصل	امتحان
مجموع السداسي 3	600	132	110	44	314	20	30		

4 - السداسي الرابع: تقرير نهاية الدراسة

	الحجم الساعي للسداسي	المعامل	الأرصدة
ندوة: قضايا في الصناعة المالية الإسلامية	60	1	10
التربص والمذكرة	240	1	20
مجموع السداسي 4	300	2	30

5- حوصلة شاملة للتكوين:

و ت / م س	الأساسية	الاستكشافية	المنهجية	الأفقية	المجموع
محاضرة	198	176	66	-	440
أعمال موجهة	198	176	44	-	418
أعمال تطبيقية	00	00	110	-	110
عمل شخصي	504	176	152	-	832
عمل آخر(محدد) stage	-	-	-	300	360
المجموع	900	528	372	300	2100
الأرصدة	54	28	18	20	120
٪ الأرصدة لكل وحدة تعليم	%45	%23.3	%15	%16.7	100 %